من المبادئ الاساسيه للسياسة الروسيه: السيطرة على المضايق والدخول بحرية الى المياه الدوليه التي كانت تسيطر عليها إنكلترا[٥٨] . فعند فشل روسيا في المضايق تتجه الى اسيا الوسطى لأستغلالها كسوق لتصريف منتجاتها والأستفادة من مواردها الطبيعيه في الصناعة واتخاذها وسيلة للضغط على خصمها إنكلترا بتظاهرها بغزو الهند .

وفي الختام فليس هناك فرق بالاهداف الحقيقه من وراء ادعاء كل من روسيا وانكلترا بحجة حماية المسيحيين المضطهدين من قبل المسلمين في اسيا الوسطى أو ادعائها بالقيام بمهمة التحضر التي تقوم بها الدول الاوربيه لشعوب أسيا الوسطى ، وان الدافع الحقيقي لكل منهما – روسيا وانكلترا – هو استعمار شعوب اسيا الوسطى واستغلالها .

(٥٨) بوكروفسكي - سياسة روسيا الخارجية موسكو ١٩٥٨ ص ٥٣ «باللغة الروسية» .

التغلغل الألماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى

الدكتور هاشم صالح التكريتي
كلية الأداب/قسم التاريخ/جامعة بغداد

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

قامت ثورة ١٨٤٨ في المانيا لانجاز مهمات قومية وديموقراطية هي الغاء التجزئة السياسية وتحقيق الوحدة القومية للشعب الالماني والقضاء على الانظمة الاقطاعية في الريف واسقاط انظمة الحكم القائمة في دول الاتحاد الالماني والغاء الامتيازات الطبقية التي كان النبلاء يتمتعون بها . لكن الثورة لم تنجح في تحقيق اي من هذه المهمات اذ لم يلبث المد الثوري ان انحسر وانتصرت في نهاية المطاف الرجعية الاقطاعية .

ومع ذلك استمر التطور الاقتصادي في المانيا ولكنه كان يجري ، بسبب فشل الثورة في ظروف النظام شبه المستبد وبقايا الانظمة والقيم الاقطاعية التي ظلت سائدة في كثير من اوجه الحياة . غير ان انجاز الوحدة الالمانية وقيام الامبراطورية الالمانية في ١٨٧١ اعطى زخماً قوياً للتطور الاقتصادي في المانيا بحيث اصبح العقد الثامن من القرن التاسع عشر نقطة تحول في تطور المانيا الاقتصادي ، فاذا ما كانت المانيا قبل ذلك قوة اقتصادية صغيرة لايعتد بها بالقياس الى بريطانيا مثلاً فان صناعتها اخذت بالتطور السريع ابتداءً من سبعينات القرن التاسع عشر بحيث انها انتقلت بسرعة قياسية من المرتبة الرابعة في العالم من حيث مستوى التطور الصناعي الى المرتبة الثانية بعد بريطانيا بل واخذت تنافس هذه الاخيرة على المرتبة الاولى[١] .

لقد كانت وراء هذا التطور العاصف في الصناعة الالمانية في العقدين الذين اعقبا قيام الامبراطورية الالمانية اسباب مهمة منها : العلاقات التجارية التي تربط المانيا منذ القدم ببريطانيا والثروات الطبيعية الهائلة وعلى الاخص توفر خامات بعض المعادن والفحم بكميات كبيرة ووجود الانهر الصالحة للملاحة كالراين والاودر والألب التي استخدمت منذ القدم طرقاً تجارية تربط وسط اوربا بالبحر وتطور العلوم في المانيا وخبرتها المتراكمة في التنظيم وكذلك اقتطاع اقليمي الألزاس واللورين الغنين بالحديد من فرنسا والغرامة الحربية الكبيرة التي فرضتها على فرنسا بموجب معاهدة صلح فرانكفورت ١٨٧١[٢] .

ولكي ندرك حجم التطور الصناعي في المانيا وسرعته انذاك يكفي ان نعلم بان نسبة سكان الارياف انخفضت خلال الاربع والعشرين سنة التي مرت منذ تحقيق الوحدة وقيام الامبراطورية (١٨٧١–١٨٩٥) من ٦٤٪ في ١٨٧١ الى ٨ر٤٩٪ في ١٨٩٥ في حين ازدادت نسبة سكان المدن في الفترة ذاتها من ٣٦٪ الى ٢ر٥٠٪ على التوالي[٣] ، وان كمية الفحم المستخرج في المانيا التي كانت ٣ر١٢ مليون طن في ١٨٦٠ أخذت بالزيادة حتى بلغ المعدل السنوي للانتاج ٥٢ مليون طن في السنوات الخمس ١٨٧٦–١٨٨٠ و ٧٢ مليون طن (بل ٩٢ مليون طن اذا ادخلنا ضمنها انتاج فحم الليجينت) في ١٨٩١–١٨٩٥ .

ونذكر للمقارنة ان معدل الانتاج السنوي للفحم في هذه السنوات الخمس الاخيرة بلغ ٧ر٢٦ مليون طن في فرنسا و ٣٦ مليون طن (بما في ذلك انتاج الليجينت) في النمسا . اما انتاج الحديد الزهر فقد اصابه هو ايضاً تطور سريع فبعد ان كان معدل انتاجه في المانيا في السنوات الخمس ١٨٦٦–١٨٧٠ : ١٢٤٥٠٠٠ طن اي اقل بقليل من فرنسا التي بلغ معدل الانتاج السنوي فيها للفترة نفسها ١ ٢٥٠ ٠٠٠ طن ، ازداد بسرعة بحيث اصبح في ١٨٩١ – ١٨٩٥ : ٥٠٨٠٠٠٠ طن متجاوزاً الانتاج الفرنسي الذي كان معدله السنوي في الفترة نفسها ٢٠٠٦٠٠٠٠ طن[٤] . وهكذا ازدادت حصة المانيا في الانتاج العالمي للحديد الزهر والفحم ويظهر الجدول التالي بشكل واضح هذا التقدم الذي حققته المانيا بالمقارنة مع بريطانيا التي اخذت تفقد احتكارها الصناعي السابق[٥] :

(*) كان معظم الاقطار العربية في المشرق انذاك خاضعاً على نحو مباشر او غير مباشر للدولة العثمانية ولذا يصعب ان نتناول بالبحث قضايا تخص تلك الاقطار بانفصال عن تلك الدولة ، ومما يكرس ذلك ان الاسلوب الذي اتبعته المانيا في تغلغلها في المشرق العربي يقضي بتنفيذ ذلك عن طريق الحكومة العثمانية المركزية ذاتها . وهذا ما سيكشف عنه هذا البحث ، وعليه لايمكننا سوى ان نبحث شؤون تلك الاقطار انذاك في اطار الدولة العثمانية ، وماينطبق على هذه يصح على تلك .

(1) G. L. Bondarevisky, Bagdadsk aye Dorogui proniknovenia Germanskovo Imperialisma Na Bliznem Vostoke. Tashkent, 1955, STr. 21.

(٢) يذكر احد الباحثين ان المانيا شهدت خلال السنوات الثلاث التي كانت فرنسا تدفع فيها هذه الغرامة (١٨٧١–١٨٧٣) فقط ظهور ٩٢٨ شركة جديدة بلغ مجموع رأسمالها ٢ر٧ مليار مارك .

I. S. Galkin, (Germanskaya Lmperia 1871 – 1891) Novaya Istoria, Tom Tretii 1870–1918, pod. red. I.S. Galkina, N. E. Zastenkera, V.M.Khvostova, Moskva 1960, Str. 64.

(3) F. A. Roshtein, Mezdonarodnie Otnoshenie V kontse xix veka, Moskva – Leningrad 1960. Str. 57.

(4) Ibid p. 58

(5) Galkin, Germanskaya Lmpetia ...) Str. 63

المادة	الدولة	حصتها في الانتاج العالمي	
		١٨٧٠	١٩٠٠
الفحم	بريطانيا	٥١ر٥٪	٢٩ر٧٪
	المانيا	١٥ر٨٪	١٨ر٤٪
الحديد	بريطانيا	٥٠٪	٢٢ر١٪
	المانيا	١٠ر٤٪	١٧ر٦٪

واستمر التطور الصناعي في المانيا على التصاعد في بداية القرن العشرين كما تشير الى ذلك الزيادة الحاصلة في استخراج الخامات المختلفة وعلى الاخص الفحم والحديد وفي انتاج الفولاذ فلقد ازداد المعدل السنوي لاستخراج الفحم من ١٦٢ مليون طن في ١٩٠١-١٩٠٥ الى ٢٣٤ مليون طن في ١٩١١ اي بمقدار ٧٢ مليون طن . اما عن الحديد فقد كانت الكمية التي استخرجت من خاماته في المانيا ١٦ر٨ مليون طن في ١٩٠١ مقابل بريطانيا التي استخرجت في السنة نفسها ١٢ر٢ مليون طن وقد ازدادت هذه الكمية فبلغت في ١٩١٠ - ٢٨ر٢ مليون طن في المانيا و ١٥ر٢ مليون طن فقط في بريطانيا . وقد تكررت الصورة نفسها في انتاج الحديد الزهر الذي كان معدل انتاجه السنوي في المانيا ٩ر٥ مليون طن في ١٩٠١-١٩٠٥ و ١٥ر٥ مليون طن في ١٩١١ و ١٧ر٨٨ مليون طن في ١٩١٢ في حين كان معدل انتاجه في بريطانيا ٨ر٩٦ مليون طن في ١٩٠١-١٩٠٥ و ١٠ر٠٣ مليون طن في ١٩١١ و ٩ ملايين طن في ١٩١٢ . اما في انتاج الفولاذ فقد استطاعت المانيا ان تتجاوز بريطانيا في ١٩٠٠ فأحتلت المركز الثاني بعد الولايات المتحدة حيث بلغت كمية الانتاج فيها في السنة المذكورة ٦ر٦ مليون طن في حين كانت كمية الانتاج في بريطانيا ٩ر٤ مليون طن وظل الفرق بين الدولتين في هذا المجال يتسع لصالح المانيا حتى بلغت كمية الانتاج الالماني في ١٩١٠ اكثر من كمية الانتاج البريطاني باكثر من مرتين (٥ر١٣ مليون طن مقابل ٥ر٦ مليون طن)[٦] .

ومع تطور الصناعة في المانيا بدأت عملية تمركز الانتاج وكانت تجري هناك بسرعة اكبر مما جرت فيها في اي بلد اوربي اخر بحيث بدأت الاتجادات الاحتكارية بالظهور ولم تلبث ان شملت جميع فروع الصناعة الالمانية بما في ذلك فروع الصناعة التي ظهرت حديثا ولم تكن موجودة من قبل مثل صناعة المعدات والادوات الكهربائية والصناعة الكيمياوية التي كانت المانيا تحتل فيها المركز الاول لا في اوربا فقط بل في العالم كله . وقد ارتبطت هذه المنظمات الاحتكارية بالبنوك الالمانية الكبيرة وتحولت الى اقوى دافع للتوسع الامبريالي الالماني[٧] . وفي الوقت نفسه كانت تجري عملية تمركز رأس المال وكانت هي الأخرى تسير بوتائر اسرع مما هي عليه في اي قطر اوربي اخر بحيث تضاعف رأسمال البنوك الالمانية خلال الثلاثين سنة الاخيرة من القرن التاسع عشر عدة مرات فغدت البنوك الالمانية قادرة لا على تمويل الصناعة الالمانية باجمعها فقط وانما وبسبب ذلك أصبحت تسيطر عليها وتوجهها باتجاه التعجيل بعملية تركيزها وانشاء المنظمات الاحتكارية الكبيرة[٨] . وهكذا اصبحت هذه المنظمات الاحتكارية «تؤدي دوراً حاسماً في الحياة الاقتصادية للبلد وكانت على رأسها دائرة تضيق باستمرار من المؤسسات والمصرفيين ومدراء الكونسيرنات الكبيرة ورجال الاعمال الذين يؤلفون الاوليكاركية المالية واصبح هؤلاء هم المسيطرون الحقيقيون على البلد حيث كانوا ، دون ان يتقلدوا مناصب حكومية او سياسية رسمية ، يبدون تأثيراً حاسماً في سياسة المانيا الداخلية والخارجية»[٩] .

لقد اقترن تطور الصناعة الالمانية بضيق في السوق الداخلية حتمه وجود بقايا اقطاعية لايستهان بها الامر الذي جعل الرأسمال الالماني يولي اهتماماً متزايداً للاسواق الخارجية ، وهكذا ساعدت الظروف التاريخية التي جرى فيها التطور الاقتصادي في المانيا على تفاقم التناقض بين الانتاج المتنامي باستمرار وضيق ومحدودية السوق الداخلية الامر الذي شدد من مساعي الاوساط الحاكمة في المانيا لحل المشاكل التي نجمت عن ذلك بالعدوان والتوسع الخارجي . كذلك كان التطور السريع للعسكرية الالمانية يسير بالاتجاه نفسه فوجود ماكنة عسكرية متقدمة[١٠] وصناعة

(6) Roshtein, io. cit. o. 200

(7) Bondarevisky, Baghdad skaya poroga ... Str. 22

(٨) حول تنامي دور وقدرة البنوك الالمانية في هذه الفترة ونشاطها في اوربا وبقية انحاء العالم انظر :- Roshtein, op. cit. pp. 207 – 212.

(9) Bondarevisky, Bagdadskaya Doroga. . . Str. 22

حول هذا الموضوع انظر ايضاً :
I. S. Galkin, (Germania v 1897 – 1914), Novaya Istoria, Tom Tetii 1870–1918, pod red. I.S.Galkina, N. E. zastenkera V. M. Khvostova, Moskva 1960, Str. 322.

(١٠) كانت المانيا تمتلك افضل جيش بري في العالم وكان عدد افراده الموجودين في الخدمة يتزايد باستمرار فقد كان عددهم في سنة ١٨٧٤ يبلغ ٤٠٠ر٠٠٠ ازداد الى ٤٢٧ر٠٠٠ في سنة ١٨٨٠ والى ٤٨٩ر٠٠٠ في سنة ١٨٨٨ علماً بان ذلك لايشمل كل من يمكن تجنيدهم فقد كانت المانيا من سنة ١٨٨٥ تستطيع في حالة الحرب ان تزيد عدد افراد جيشها الى ١ر٨٠٠ر٠٠٠ وذلك عن طريق دعوة الاحتياط والرجال الذين تدربوا عسكرياً منذ ١٨٨٠ :- بيير رنوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥-١٩١٤ ، تعريب دكتور جلال يحيى ، دار المعارف بمصر د . ت ، ص ٤٨٩-٤٩٠

عالية التطور كان دافعاً قوياً جديداً للتوسع الاستعماري .

وهكذا بدأت المانيا تظهر على المسرح الدولي قوة استعمارية تسعى بنشاط للحصول على مستعمرات وبدأ ساستها يطالبون بذلك علناً فلقد صرح بيلوف وزير الخارجية الالماني[١١] في نهاية القرن التاسع عشر في الرايخشتاغ بقوله : «لقد ذهب الوقت الذي كانت فيه الشعوب الاخرى تقتسم فيما بينها الارض والمياه في حين نكتفي نحن الالمان بالسماء الزرقاء فقط . . . اننا نطالب لانفسنا ايضاً بمكان تحت الشمس»[١٢] . لكن ظهور المانيا على المسرح الاستعماري جاء متأخراً لان الدول الاستعمارية الاخرى كانت قد سبقتها في هذا المجال واستولت على اكثر الاسواق اهمية واغنى المستعمرات وافضلها . ولهذا «فقد تحتم على المانيا ان تفكر لا بالاستيلاء على اراضي «شاغرة» بل بانتزاع المستعمرات ومناطق النفوذ من الدول الرأسمالية الاخرى»[١٣] . وهكذا كان على المانيا ان تخوض صراعاً عنيفاً من أجل اعادة اقتسام الاسواق والمستعمرات واستطاعت ان تحقق في هذا المجال بعض النجاح منذ ثمانينات القرن التاسع عشر فاستولت على مناطق لايستهان بها في افريقيا واسيا وفي المحيط الهادي[١٤] ، ولكن ذلك لم يكن ليقنع الاوساط الاستعمارية في المانيا ولاسيما ان هذه المستعمرات لم تكن ذات مردود اقتصادي كبير وان بريطانيا استطاعت ان تقلص لدرجة كبيرة الافضليات التي يمكن ان تجنيها منها المانيا في المجال السياسي[١٥] لذلك كانت تلك الاوساط ترى في تلك الممتلكات مجرد رأس جسر فقط تستخدمه المانيا في صراعها العنيف من أجل اعادة اقتسام المستعمرات ومناطق النفوذ وهو امر بدأت الاوساط الحاكمة في المانيا تدرك بأنه لن يتم الا بالحرب .

وبهدف الاعداد الايدولوجي للحرب من أجل اعادة اقتسام المستعمرات وتهيئة الرأي العام لذلك تألفت في ١٨٩١ في المانيا منظمة عرفت بـ «الاتحاد الجرماني» . وكان هذا الاتحاد يضم كبار الصناعيين والبونكر وكبار العسكريين وبعض المثقفين ويستمد تمويله من اساطين الصناعة الثقيلة الذين كانوا الموجهين الحقيقيين له . لقد كان هذا الاتحاد يؤكد في ممارساته واعماله الدعائية تفوق الالمان على جميع الشعوب الاخرى ويعتبر الثقافة الالمانية اعلى وافضل من اي ثقافة اخرى ويدعو الى اعتماد سياسة القوة لانشاء امبراطورية كولنيالية واسعة تضم اقطاراً عديدة في آسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية بل ويدعو الى الاستيلاء على بعض اراضي الدول الاوربية الاخرى مثل بلجيكا وهولندا وشمال سويسرا ومناطق من فرنسا واكرانيا والقفقاس وغيرها[١٦] وفي ١٨٩٨ تألفت في المانيا منظمة اخرى لايقل دورها في الدعوة لسيادة المانيا على العالم عن دور «الاتحاد الجرماني» هي «اتحاد الاسطول الالماني» الذي كان يطالب بانشاء قوة بحرية كبيرة لتحطيم الاسطول البريطاني وبسط السيادة الالمانية على جميع البحار والمحيطات . كذلك تألفت في الربع الاخير من القرن التاسع عشر جمعية اخرى كان لها ايضاً باع طويل في الدعوة للتوسع الاستعماري هي «الجمعية الكولنيالية الالمانية» وكانت هي ايضاً تمول من الصناعيين واصحاب البنوك[١٧] .

وكانت الدولة العثمانية وعلى الاخص اقطار المشرق العربي الخاضعة لها تحتل مكان الصدارة في مخططات المانيا التوسعية . فلقد كانت هذه الدولة حتى بعد ان اقتطعت الدول الاستعمارية الكثير من اقاليمها وفقدت مناطق واسعة اخرى نتيجة للثورات التحررية التي قامت بها كثير من الشعوب الخاضعة لها ، لاتزال تمتلك اراضي واسعة جداً كان يقطنها في بداية القرن العشرين ٣٢ر٢ مليون نسمة موزعين كالآتي : ٦ر٣ مليون في اقاليمها الاوربية و ٢٤ر٦ مليون في اقطارها الاسيوية و ١ر٣ مليون في اقاليمها الافريقية[١٨] ولهذا كانت هذه الدولة والاقطار العربية التابعة لها بالذات تؤلف بما تمتاز به من ثروات طبيعية هائلة وموقع ستراتيجي مهم غنيمة يسيل لها لعاب المستعمرين الالمان ولا ادل على ذلك من ان فكرة التوسع الالماني في هذه المناطق كانت قد راودت بعض الالمان منذ وقت طويل ، فهي لم تكن من بنات افكار قادة وانصار «الاتحاد الجرماني» او من اختراع دهاقنة الصناعة والمال في المانيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وان كان هؤلاء قد طوروها لكي تتلائم وظروف هذه المرحلة كما سنرى لاحقاً . فقد شغلت افكار التوسع في تلك الاقطار مفكري المانيا واقتصادييها منذ النصف الاول من القرن التاسع عشر اي حتى قبل ان تتوحد المانيا في دولة واحدة ، حيث وجه اقتصاديو المانيا وسياسيوها وعسكريوها انظارهم الى اسيا الصغرى والعراق منذ ذلك الوقت المبكر . «ان الالمان – كما لاحظ احد الباحثين الانكليز بحق –

(١١) اصبح في الفترة ١٩٠٠-١٩٠٩ مستشاراً لالمانيا .

(12) Quoted in Galkim (Germania v 1897 — 1914). . . p.325

(13) B. M. klvostor, Istoria Diplomatii, Tom II, Moskva, 1963. Str. 282.

(١٤) انظر :

Galkin, (Germanskaya Impetia....)... Str. 80,

Galkin, (Germania V 1897 — 1914)... Str. 325 — 326

(١٥) انظر تفاصيل ذلك في :-

Roshtein, op. cit. pp. 128—130, prim. N 104. p. 128, prim. N, 105 . p. 129.

(١٦) انظر :

Khvostov, op. cit. Str. 287 — 290

(16) Bondarevisky, Bagdadskaya Doroga... Str. 28 — 29.

(17) A. D. Novichev, Ey Turtsia, Kratkaya Istoria, Moskva, 1965, Str. 108.

(18) E. W. Lewim, The German Rood to the East, London, 1916, pp. 25—26.

كانوا يفهمون ان مصالحهم تكمن في تأمين السيطرة الاقتصادية ومن ثم السياسة على هذه الاقطار ﴿اسيا الصغرى ومابين النهرين – هـ . ت﴾ وذلك قبل ان يتمكنوا من انجاز توحيد بلادهم المجزأة»[١٩]

ولكي نقتنع بان الدولة العثمانية ومن ضمنها الاقطار العربية في المشرق ولاسيما العراق كانت انذاك تشغل بالفعل حيزاً بارزاً في خطط المانيا التوسعية يكفي ان نلقي نظرة على ماكان يكتبه الاقتصاديون والمفكرون والعسكريون الالمان انذاك . فلقد اجهد الجنرال البروسي مولتكة نفسه مثلا عندما كان يعمل خبيراً في الجيش العثماني في الفترة ١٨٣٥–١٨٣٩ في نشر العديد من المقالات في الصحف الالمانية يدعو فيها الاوساط الحاكمة في برلين الى العمل على ان يستوطن الالمان في منطقة ازمير ووادي الفرات مشيراً الى الثروات الهائلة التي تتمتع بها هذه المناطق بل انه كتب يقول بصراحة :

«مما يدعو الى الاسف ان نلاحظ بان مختلف الاقاليم والاراضي العثمانية تقع تحت نفوذ روسيا او فرنسا او بريطانيا ولكن ليس تحت النفوذ الالماني»[٢٠] ولم يكن مولتكة وحيداً في دعواته هذه فلقد جهر بمثل هذه الدعوات الكثير من رجال الفكر الالمان من امثال روشير وروس والاقتصاديان المعروفان ليست وروبرتوس وغيرهم .

وقد ازدادت هذه الدعوات كما وكيفاً بعد ان توحدت المانيا واخذت بالتطور الاقتصادي على النحو الذي اشرنا اليه فلقد اغرقت المانيا باكداس من الكتب والبحوث والروايات والتقارير والمقالات الصحفية كتبها العشرات من الكتاب والمختصين والمستشرقين والصحفيين الالمان وكان ينتظمها جميعاً هدف واحد هو التدليل على «حق» المانيا في وراثة الدولة العثمانية . وسنكتفي هنا بعرض بعض الامثلة منها مما يتعلق باقطار المشرق العربي لكي ندرك ما كان يبيته الالمان لهذه الاقطار[٢١] .

في ١٨٨٦ نشر البروفيسور شبرنجر وكان قد قام بسفرة طويلة في الدولة العثمانية كتابا بعنوان : «بابل اغنى بلد في الماضي واكثر المناطق ملاءمة للاستيطان في الحاضر» اشاد فيه ببلاد «مابين النهرين» واسهب في وصف ترتيبها ومناخها وجميع ماتمتاز به من خصائص وخلص من ذلك كله الى التأكيد على انه لايوجد في العالم كله منطقة اكثر منها ملاءمة لاستيطان الالمان فلقد كتب يقول : «ان سوريا واشور اكثر بلدان الارض ملائمة للاستيطان . . . فهناك لاتوجد غابات عذراء ولا عقبات طبيعية اخرى . يلزم فقط خدش الارض ورمي البذور ثم الحصاد . ان الشرق الادنى هو المنطقة الوحيدة التي لم تستول عليها بعد اي دولة اوربية كبرى مع انها افضل حقل للاستيطان واذا لم تفلت المانيا الفرصة وتبادر الى الاستيلاء عليها قبل ان يمد القوزاق ايديهم الى هناك فانها ستحصل على افضل جزء عند اقتسام العالم» .

وقد زار الدولة العثمانية في تسعينات القرن التاسع عشر بطلب من مختلف منظمات الاستيطان الالمانية العديد من المستشرقين المختصين وهدفهم البحث عن اكثر المناطق ملاءمة للاستيطان وظهرت الدراسات التي قاموا بها على شكل تقارير وكتب تدعو الى التعجيل باستيطان اسيا الصغرى وشمال العراق ومناطق اخرى من الدولة العثمانية واشتهر في هذا المجال كتابا زخاو «سفرة في سوريا ومابين النهرين» و «على دجلة والفرات» وكتاب اوبنهايم «من البحر المتوسط الى الخليج العربي» فقد اكد المؤلفان كلاهما ان شمال العراق هو اكثر المناطق ملاءمة للاستيطان نظراً لما يتمتع به من ثروات طبيعية كبيرة ومناخ جيد بحيث ان استيطان الالمان فيه سيؤدي الى ان يسود هناك «فردوس حقيقي للمزارع» على حد تعبير زخاو . ومن اللافت للنظر ان كلا المؤلفين كانا يريدان من الدولة العثمانية ان تساعد الالمان وتمهد لهم ظروف الاستيطان في تلك المناطق حيث اعتقدا بان على الدولة العثمانية «ان تعلم القبائل العربية العاصية العقل والبصيرة وان تلقنها احترام التقدم» . بهذا الشكل اراد المؤلفان التخلص من المقاومة العربية التي لابد ان تشتعل ضد مشاريع الاستيطان الالمانية .

اما جنوب العراق الذي يمتاز بجو حار لايفضله الالمان فان هؤلاء المفكرين خططاً اخرى بشأنه فشبرنجر يدعو الى انشاء مزارع المانية واسعة هناك يستغل فيها اصحابها الالمان عمل العرب اهل المنطقة . وقد طور باول روربخ وهو واحد من ابرز ايدولوجيي الامبريالية الالمانية هذه الافكار وتحمس للدعوة الى التوسع في انشاء تلك المزارع واستغلال عمل الاهالي في جنوب العراق فقد كتب في معرض حديثه عن هذا الموضوع يقول : «باي ألوان وبأي أمل حار بل بأي رغبة اصور لنفسي ذلك الارقت الذي سترتفع فيه صفوف الاشجار هناك ﴿في جنوب العراق – هـ . ت﴾ والاهالي السمر ينسابون الى الجنوب الى السهل الواسع لكي يجلبوا لنا نحن الالمان الكثير الكثير من الغلال» .

اما هوجو كروتة وهو مفكر اخر من مفكري الامبريالية الالمانية فقد اصدر في ١٩٠٢ كتاباً بعنوان : «سكة حديد بغداد والفلاحون الشفابيون فيا وراء القفقاس وفلسطين . افكار حول استيطان مابين

(١٩) حول اراء مولتكة وغيره من المفكرين الالمان بهذا الشأن انظر :–
R. W. Seton Watson. German, Slav and Magyar, A study in the origin of war, london, 1916, p. 138 FF.

(٢٠) اعتمدنا في عرض محتويات هذه المؤلفات على ما اورده بونداريفسكي في الصفحات ٣١–٣٢ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٣ من كتابه الانف الذكر حول سكة حديد بغداد .

(٢١) الشفابيون هم الالمان الذين يقطنون اقليم شفابيا في المانيا كان بعضهم قد نزح الى خارج المانيا واستوطن في فلسطين ومنطقة ماوراء القفقاس .

النهرين» طالب فيه بان يعترف بالمناطق التي تمتد فيها سكة حديد الانضول وكذلك سكة حديد بغداد عندما يتم انشاؤها كمناطق نفوذ لالمانيا واعتبر استيطان الالمان على نطاق واسع في الدولة العثمانية عاملاً من عوامل ترسيخ النفوذ الالماني في الشرق الادنى ولهذا نجده ينصح بالتعجيل بتأليف جمعية خاصة تعمل على استيطان الالمان فيما بين النهرين وكان على هذه الجمعية حسب رأيه ان ترتبط بسكة حديد بغداد . لقد طرح كروتة عدداً من المطالب عدَّ تنفيذها شرطاً اساسياً للأستيطان منها اعفاء المستوطنين من الضرائب ومنحهم الحق في استيراد المواد التي يحتاجونها بدون ضرائب كمركية وانشاء خطوط ثانوية تتفرع من الخط الرئيسي لسكة حديد بغداد باتجاه البحر المتوسط وغير ذلك . واولى كروتة اهتماماً خاصاً لقضية «حماية» المستوطنات التي سيقيمها الالمان فطالب بانشاء «سلسلة كاملة من الطوابي الصغيرة المجهزة بحاميات» وبذلك يكون المستوطنون الالمان في الدولة العثمانية قد تحولوا الى «دولة داخل دولة» على حد تعبيره . وبحث كروتة بتفصيل كبير الظروف المناخية السائدة فيما بين النهرين وصعوبة تعود الالمان عليها وخلص من ذلك الى القول بامكانية تذليل تلك المصاعب مستنداً في حكمه هذا على نجاح المستوطنات التي اقامها فلاحو شفابيا فيما وراء القفقاس وفلسطين واقترح دعوة هؤلاء الفلاحين المجربين من هاذين الاقليمين لكي يؤلفوا طليعة الاستيطان الالماني فيما بين النهرين وفضل دعوة المستوطنين من فلسطين على الرغم من انهم اقل خبرة من مستوطني ماوراء القفقاس لانهم حافظوا على جنسيتهم الالمانية بعكس مستوطني ماوراء القفقاس الذين تحولوا الى التبعية الروسية . ولم يغفل كروتة الاعتبارات السياسية والستراتيجية حيث نجده يلح على الحكومة الالمانية بان تسعى من أجل ان تحصل جهة المانية على امتياز سكة حديد بغداد وطالب بان تحصل المانيا ايضاً على محطة للفحم في الكويت تستخدمها لتجهيز الاسطول الحربي الالماني بالوقود وطالب ايضاً بمد خط من امتلاك التلغراف يربط الخط التلغرافي لسكة حديد بغداد بخط تلغراف الشرق الاقصى الالماني .

نحن اذن امام خطة متكاملة ومدروسة بعناية تهدف لا الى استيطان اغنى مناطق الدولة العثمانية فقط وانما تدعو بصراحة لاقتسام تلك الدولة وضم اهم مناطقها واثراها ونعني مابين النهرين الى المانيا . وهذا هو السر في اصرار كروتة على ان يظل المستوطنون الالمان محتفظين بجنسيتهم الالمانية وفي ربطه الاستيطان فيما بين النهرين بانشاء سكة حديد بغداد واقامة قاعدة عسكرية بحرية في الكويت .

ادخل مفكر الماني اخر هو سيجموند شنايدر بعض التعديلات على خطة كروتة هذه حيث اقترح ان يشتمل النص النهائي لامتياز سكة حديد بغداد على بند خاص يقضي بمنح «شركة الانضول» مناطق واسعة نسبياً بمحاذاة خط سكة حديد بغداد المقبل لكي يستوطنها الالمان على ان يؤلفوا من بينهم «حرساً للسكك الحديد على غرار بوليس السكك الحديدية الكولينالي الانجليزي» .

وهكذا يضرب شنايدر عصفورين بحجر واحد فهو باقتراحه هذا يضمن حصول الالمان على اراضي واسعة في اسيا الصغرى والعراق من جهة وانشاء قوة المانية مسلحة في الدولة العثمانية من جهة اخرى .

ولايفوتنا في هذا المجال ان نذكر الدعوات التي كان «الاتحاد الجرماني» يطلقها بهذا الشأن ذلك ان هذا الاتحاد اولى الدولة العثمانية ومعها اقطار المشرق العربي اهتماماً خاصاً في دعواته التوسعية . ويكفي بهذا الخصوص ان نلقي نظرة على الكراس الذي اصدره هذا الاتحاد في ١٩٠٤ بعنوان «مبدأ الجامعة الجرمانية» الذي حدد فيه نواياه تجاه الدولة العثمانية على النحو التالي :

«ان المانيا تعد الدولة العثمانية حقلاً للتجارب ملكاً لها فهي مخزن المانى للغلال في المستقبل ومصدر للصوف والنفط ومنطقة للاستيطان ومصدر لخامات جديدة للمنتخات الكوليتالية الالمانية وحافز جديد للملاحة وسكة حديد عظيمة . . . من الطبيعي ان تتطلع المانيا الى الشرق فهي تمتلك سلطة اقتصادية على الدولة العثمانية بحيث تؤلف البلدان الثلاثة المانيا والنمسا – المجر والدولة العثمانية بشكل ما وحدة ثلاثية لاتتجزأ»[٢٢] ولهذا فان جزءاً كبيراً من نشاط «الاتحاد الجرماني» كان مخصصاً للدعوة الى التوسع في الدولة العثمانية وتحويلها الى منطقة نفوذ لالمانيا . وقد اصدر الاتحاد لهذا الغرض العديد من النشرات والكراريس كما أن صحيفة (Alldeutsche Blatter) لسان الاتحاد كانت تنشر باستمرار مقالات دورية تدعو الى تجزئة الدولة العثمانية وتحويلها الى محمية بل الى مستعمرة لالمانيا من ذلك مثلاً قولها : «ينبغي ان يجري الاحتفاظ بالدولة العثمانية كتشكيل حكومي خاص موضوع تحت السيادة الالمانية على شكل محمية في اقل تقدير . . . وسيكون من الافضل لنا ان نمتلك مابين النهرين وسوريا من جهة وان تكون لنا من الجهة الاخرى السيادة على شكل حماية على اسيا الصغرى السلطانية التي يقطنها الاتراك بالاساس وان تجتذب الى دائرة المصالح الالمانية كذلك الجزيرة العربية مع المحافظة على الاستقلال الذاتي التام لسكانها»[٢٣] وكانت اطماع «الاتحاد الجرماني» وخططه تجاه الدولة العثمانية تزداد وتتسع بمقدار ماكان النفوذ الالماني الاقتصادي والسياسي يترسخ فيها لهذا لم تلبث صحيفة الاتحاد ان عدّت دعواتها السابقة غير كافية اذ ينبغي على المانيا ان تستحوذ على اقطار الدولة العثمانية الواقعة في

(22) Quoted in Bondarevisky Bagdadskaya Doroga... Str. 44.

(23) Quoted in Ibid p. 44

اسيا حيث نجدها تقول : «يجب ان تمنح تركيا الاسيوية باجمعها – عدا ارمينيا – لالمانيا . ان المانيا هي وحدها التي تستطيع ان تقرر ما اذا كان سيسمح هناك بسيادة السلطان وحكم الاتراك او بالحكم الذاتي لشعوب اسيا الصغرى وباي درجة سيكون ذلك في الحالين وايضاً باي درجة ستأخذ هي ﴿ اي المانيا . هـ . ت﴾ على عاتقها الادارة المباشرة في وادي دجلة والفرات»[٢٤] .

وهكذا نرى ان جل الخطط الالمانية يتركز على الجزء الشمالي من العراق ولذلك اسباب معروفة اهمها ان تلك المنطقة هي المنطقة التي ستمتد فيها سكة حديد بغداد وان اقاليم واقطار المشرق العربي الاخرى قد سبقت المانيا اليها غيرها من الدول الاستعمارية لاسيما بريطانيا وفرنسا .

تلك هي نوايا الاستعمار الالماني تجاه الدولة العثمانية وبالاخص اقطار المشرق العربي التابعة لها . وقد بادرت الحكومة الالمانية فوضعت كل ثقلها لتنفيذ هذه الخطط التوسعية لهذا نجد الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تتعرض لهجمة استعمارية المانية استهدفت مرافقها المختلفة وجوانب حياتها كافة ونشطت الشركات والمؤسسات الالمانية المختلفة للسيطرة على تلك المرافق وكانت تخطى في نشاطها هذا باسناد فعال من الحكومة الالمانية .

لقد اعطى قيام الامبراطورية الالمانية في ١٨٧١ كما لاحظنا زخماً قوياً جديداً للنوايا التوسعية للاوساط الحاكمة في المانيا فمنذ ذلك التاريخ اخذت المانيا تبرز اكثر فاكثر قوة ذات اثر متزايد في السياسة الدولية عامة وفي الصراع من اجل المستعمرات خاصة واخذت تبدي اهتماماً متزايداً بالدولة العثمانية .

والواقع ان علاقات المانيا بالدولة العثمانية في المجال العسكري تعود الى ثلاثينيات القرن التاسع عشر عندما كان الجنرال البروسي مولتكة الذي مر بنا ذكره وكان آنذاك مايزال ضابطاً صغيراً يعمل خبيراً عسكرياً لدى السلطان محمود الثاني . وظل الضباط الالمان يعملون في الجيش العثماني اثناء حرب القرم وبعدها . وعلى الرغم من أن السلطان عبد الحميد الثاني اقتصر في السنوات الاولى من حكمه على دعوة الضباط الفرنسيين الا ان العسكريين الالمان عادوا الى العمل في الجيش العثماني من عام ١٨٨٢ . وفي السنة التالية اي في ١٨٨٣ استدعيت للعمل في الدولة العثمانية بعثة عسكرية المانية كان على رأسها الجنرال فون درگولتز الذي اشغل منصب مساعد رئيس اركان الجيش العثماني دون صلاحيات قيادية . لقد كان الضباط والموظفون الالمان منذ ثمانينات القرن التاسع عشر يعملون مستشارين وخبراء في مختلف مؤسسات ومرافق الدولة العثمانية ابتداءاً من المالية والتجارة وانتهاءاً بمختلف صنوف القوات المسلحة مروراً بالزراعة والكمارك والعدل وغيرها . ولايخفى مالذلك من اهمية في مجال تقوية النفوذ الالماني في تلك الدولة وقد اعترفت بذلك صحيفة **(Kolnische Zaitung)** شبه الرسمية عندما كتبت في نهاية عام ١٨٨٣ تقول : «لا اساس هناك الان للصمت عن الحقائق التي تشير بشكل واضح الى ان تفوق المانيا في القرن الذهبي الذي حققه في حينه الكونت هاتسفيلد ﴿السفير الالماني لدى الدولة العثمانية في الفترة ١٨٧٤–١٨٨١–هـ . ت﴾ وحافظ عليه بعد ذلك رادوفتس ﴿السفير الالماني في اسطنبول في الفترة ١٨٨٢–١٨٩٢– هـ . ت﴾ مستمر دون تغيير . . . لا احد يشك بانه في اللحظات الحاسمة وفي حالة قيام حوادث مهمة فان النفوذ الالماني سيتفوق على الاخرين»[٢٥] .

لقد تركزت اهداف الالمان في الدولة العثمانية في الاستيلاء على المناطق الغنية فيها واستخدام هذه الدولة كنقطة ارتكاز لتوسعهم اللاحق في الشرق وترسيخ النفوذ الالماني الاقتصادي والسياسي فيها . وكخطوة اولى لتحقيق هذه الاهداف أخذت المانيا تتقمص دور من يريد الخير للدولة العثمانية محاولة من خلال ذلك السيطرة على مختلف فروع الاقتصاد العثماني المتدهور .

وكانت تجارة الدولة العثمانية الخارجية أحد الحقول المهمة التي خاضت المانيا من أجل السيطرة عليه صراعاً عنيفاً ضد الدول الاوربية الاخرى ولاسيما ضد بريطانيا التي كانت تهيمن على هذا المفرع المهم من فروع الاقتصاد العثماني .

وهكذا نجد المانيا تعمل في البداية على حماية الاقتصاد العثماني وابعاده عن نفوذ الدول الاستعمارية الاخرى فتقيم مع الدولة العثمانية علاقات اقتصادية وثيقة ارتكزت على معاهدة تجارية عقدت بين الدولتين في ١٨٩٠ واستطاعت المانيا ان تستغلها لتحقيق نجاحات ملموسة في مجال توسيع نفوذها في تجارة الدولة العثمانية الخارجية . ان ذلك واضح من الجدول التالي الذي يبين تطور التجارة بين المانيا والدولة العثمانية بموجب المعطيات الالمانية[٢٦]

(24) Quoted in Ibid p. 44.

(25) Quoted In Roshtein, op. cit. prim. 29 Str 226.

(26) A. D. Novichev, ocherki Ekonomiki Turtsii do Mirovoy voyni, Moskva, 1937, Str. 181

السنة	قيمة صادرات الدولة العثمانية الى المانيا (بملايين الماركات)	قيمة واردات الدولة العثمانية من المانيا (بملايين الماركات)	النسبة المئوية
١٨٨٠	١ر٠	٧ر٦	١٠٠
١٨٩٠	٩ر٦	٣٤ر١	٥١٠
١٩٠٠	٣٠ر٢	٣٤ر٤	٧٥٢
١٩١٠	٦٧ر٥	١٠٤ر٩	٢٠٠٠
١٩١١	٧٧ر٦	١١٢ر٨	٢٢١٣

يظهر من ذلك ان حصة المانيا في تجارة الدولة العثمانية الخارجية كانت تزداد باضطراد على حساب حصة بريطانيا بالطبع ، فعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تحتفظ بمكان الصدارة في هذا الحقل من حقول الاقتصاد العثماني الا انها فقدت مواقعها المهيمنة السابقة فقد ازدادت قيمة الواردات العثمانية من سنة ١٨٨٧ الى سنة ١٩١٠ من عشرة ملايين جنيه استرليني الى خمسة وعشرين مليون جنيه استرليني في حين لم تزد حصة بريطانيا من ذلك الا بحوالي مليوني جنيه استرليني (من ٢ر٦ الى ٨ر٨ مليون جنيه استرليني)[٢٧] اما حصة المانيا فكانت تزداد بوتائر سريعة جداً فاذا ما كانت نسبة زيادة الصادرات الانجليزية الى الدولة العثمانية في ١٨٩٤ ١٩١٢ تؤلف ١٠٪ فان نسبة زيادة الصادرات الالمانية بلغت في الفترة نفسها ١٧٠٠٪[٢٨] .

لقد كانت المانيا في سنة ١٩١٠ تحتل المركز الرابع في الاستيراد العثماني فاصبحت في ١٩١٤ تحتل المركز الثاني .

وهكذا يبدو واضحاً أن المانيا احرزت نجاحات مهمة في الصراع مع بريطانيا التي كانت تحتل المركز الاول في تجارة الدولة العثمانية الخارجية وقد اشر هذه الحقيقة وزير الخارجية البريطانية نفسه عندما كتب الى سفيره في اسطنبول يقول : «لقد كان من المؤلم ان اجد عندما شغلت منصبي الراهن كم كنا قد ابعدنا عن التجارة في الدولة العثمانية وكيف كان من الميئوس منه الحصول على سند ما هناك»[٢٩] .

(27) Ibid.

(28) Bondarevisky, Bagdadskaya Doroga... Str. 34.

(29) Baitish Documents on The origins of war 1898 – 1914 Ed. by G.P. Gooch and H. Temperly, vol. V N. 208 Ed. add. P. 267.

وكان تصدير رأس المال احدى الوسائل الرئيسية التي لجأت اليها المانيا لاستغلال الدولة العثمانية فلقد خاضت المانيا على هذه الجبهة ايضاً نضالاً شاقاً لتفسح المجال الرأسمالي الالماني للتغلغل في اقطار الدولة العثمانية وجهدت البنوك الالمانية المختلفة لفتح فروع لها في مختلف اصقاع تلك الدولة الى ان انتقلت المبادرة في هذا المجال ايضاً الى الالمان فقد اسس الرأسماليون الالمان في عام ١٨٩٩ «البنك الالماني الفلسطيني» برأسمال قدره ٨٠٠ ألف مارك . وقد فتح هذا البنك فروعاً له في دمشق ويافا وحيفا والقدس وغيرها من المراكز الكبرى في الدولة العثمانية[٣٠] وذلك بالاضافة الى النشاط المتميز الذي كان يمارسه هناك «البنك الالماني» . وفي عام ١٩٠٦ اشتركت مجموعة من البنوك الالمانية في تأسيس البنك الالماني الشرقي في اسطنبول برأسمال قدره ١٦ مليون مارك ازداد بسرعة فاصبح في عام ١٩١٢–٣٢ مليون مارك . وقد فتح هذا البنك فرعين آخرين له في مدينة اسطنبول وفرعاً واحداً في كل من بروسة وسمرسين واطنة وديرساغاج وادرنة وستة فروع في مصر وعدداً من الفروع الاخرى في اقطار الشرق الادنى الاخرى[٣١] .

وهكذا شكلت البنوك الالمانية شبكة شملت جميع انحاء الدولة العثمانية تقريباً وكان عليها ان ترسخ النفوذ الالماني وتوسعه هناك فقامت بهذا الدور على اتم وجه فلقد شاركت في جميع العمليات التجارية والمالية في الدولة العثمانية فكانت بذلك ونتيجة لسيطرتها المتزايدة على الاقتصاد العثماني منافساً خطراً للبنك العثماني الامبراطوري الذي كان رأسماله انجليزياً وفرنسياً والذي كان يتمتع بسلطة اقتصادية واسعة في الدولة العثمانية . لقد قفزت المانيا نتيجة لذلك الى المركز الاول بين الدول التي تستثمر رؤوس اموال في الدولة العثمانية فلقد كانت رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى (باستثناء الدين العثماني العام) موزعة على النحو التالي : ٤ر٤٥٪ لالمانيا و ٩ر٢٥٪ لفرنسا و ٩ر١٦٪ لبريطانيا[٣٢] اما عن الدين العثماني العام فقد ازدادت نسبة مشاركة المانيا فيه من ٧ر٤٪ في ١٨٨١ الى ٢٠٪ في ١٩١٢ وبهذا تكون المانيا قد قفزت من المركز السادس الى المركز الثاني بعد فرنسا بين الدول الدائنة للدولة العثمانية[٣٣] . وكان ذلك كله يحقق للالمان ارباحاً هائلة فقد بلغت الاموال التي استنزفتها البنوك الالمانية من الدولة العثمانية كفوائد للرأسمال الالماني المستثمر فيها مايزيد على ٢٠ مليون مارك في السنة[٣٤] .

(30) Novichev, Ocherki Ekonomiki Turtsii... Str. 206.

(31) Ibid

(32) W. W. Gottlieb, Tainaya Diplomamia Vo Vrimiya pervoy Mirovoy Voyne. pere. S angliskovo, Moskva 1960, Str. 31.

(33) A. J. Toynbee, Turkey. a past and a future New – York 1917. p. 46.

(34) Bondarevisky, Bagdadskaya Doroga... Str. 36.

لقد كانت النجاحات التي حققتها المانيا في مجال التوسع التجاري في الدولة العثمانية مرتبطة بشكل وثيق بتطور الملاحة والاسطول التجاري في المانيا عموماً[٣٥] وبتطور الملاحة مع الدولة العثمانية خاصة . ففي ١٨٨٤ افتتح اول خط للملاحة يربط ميناء هامبورغ في المانيا بالعاصمة العثمانية اسطنبول وفي ١٨٩٠ باشرت بالعمل «شركة الشرق الادنى الالمانية للملاحة» التي كانت بواخرها تصل الى جميع الموانئ العثمانية تقريباً وفي ١٩٠٠ أقامت شركة «هامبورغ–امريكا» وهي اكبر شركة المانية للملاحة خطوطاً منتظمة للمواصلات لنقل الركاب والبضائع بين الموانئ الالمانية وموانئ الخليج العربي وفي ١٩٠٦ تأسست في برلين شركة خاصة لخدمة الموانئ العثمانية هي شركة «اطلس» . وبعد ذلك بقليل استطاعت الشركات الالمانية ان تحصل عن طريق ادارة سكة حديد الاناضول على اسهم اكبر شركة عثمانية للملاحة وهي شركة «مخصوصية» التي كانت قبل ذلك في حوزة الرأسمال الانجليزي . ونتيجة لكل ذلك اصبحت المانيا في ١٩١٠ تحتل المركز الثالث من حيث حمولة البواخر التي تزور الموانئ العثمانية[٣٦] وقد كان هدف الالمان من ذلك كله هو السيطرة في البحرالمتوسط والتغلغل في المحيط الهندي والخليج العربي وفي هذا السياق التفت الالمان الى ناحية اخرى كانوا يعدونها ذات اهمية استثنائية بالنسبة الى خططهم الستراتيجية في الدولة العثمانية ونعني بها السيطرة على خطوط الاتصالات التلغرافية في تلك الدولة التي كانت حتى ١٨٩٩ حكراً على الانجليز . ففي السنة المذكورة عقدت المانيا مع رومانيا اتفاقاً حول مد خط تلغرافي من برلين الى بخارست ومنها الى كونستانتا على البحر الاسود .

وفي الوقت نفسه حصل الالمان من الحكومة العثمانية على امتياز باقامة خط لاسلكي بين اسطنبول والعريش كما اخذوا على عاتقهم مد خط تلغرافي آخر من جزيرة تاشوس الى جزيرة امبروس ثم يستمر الى مضيق جناخ كالا .

وكان بناء السكك الحديد في الدولة العثمانية احدى الوسائل الفعالة التي لجأ اليها الاستعمار للتغلغل في تلك الدولة واستنزاف الكثير من مواردها فلقد كانت الدولة العثمانية بسبب متاعبها المالية غير قادرة على بناء السكك الحديد بنفسها الأمر الذي استغله استعماريو الدول الاوربية فأخذوا يبنون لها السكك ويكبلونها في اثناء ذلك بالكثير من الشروط المجحفة وهدفهم من ذلك بالاضافة الى نهب ثرواتها[٣٧] والسيطرة عليها مد نفوذهم الى الاقطار المجاورة لها . ولابد ان نلاحظ في هذا المجال بان بناء السكك في الدولة العثمانية لم يكن يجري وفق مايتطلبه حاجاتها ومصالحها فهي لم تكن تبنى في المناطق التي تحتم الضرورة الاقتصادية بناءها فيها وانما في المناطق التي تحتاجها الشركات الاستعمارية . وفضلاً عن ذلك كان اصحاب الشركات المنفذة يلزمون الباب العالي بموجب الامتيازات التي يضعون هم شروطها ان يؤمن لهم دخلاً ثابتاً عن كل كيلومتر من السكة (وهذا ما كان يسمى بـ «الضمانات الكيلومترية») وقد ادى ذلك الى زيادة ديون الدولة العثمانية للرأسماليين الاجانب . وهكذا كان بناء السكك الحديد في الدولة العثمانية ميداناً اصطدمت فيه بشدة وعنف مصالح الدول الاستعمارية المختلفة . وهنا ايضا حقق الالمان نجاحات لايستهان بها وخرجوا من صراعهم مع استعماريي الدول الاخرى في هذا الميدان بحصيلة مهمة فقد كانت عائدية السكك الحديد في الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى على النحو التالي : ٢٠٧٧ كم اي ٣٩ر٦٪ تعود الى فرنسا و ٢٥٦٥ كم اي ٤٩٪ الى المانيا و ٦١٠ كم اي ١١ر٤٪ الى بريطانيا . اما اذا نظرنا الى الامر من زاوية مقدار رؤوس الاموال المستثمرة في بناء السكك في الدولة العثمانية فان كفة فرنسا هي التي سترجح حيث يعود لها ٥٣٠ر٢ مليون فرنك اي ٤٨٪ من مجموع المبالغ المستثمرة في هذا الحقل في حين تبلغ حصة المانيا ٤٦٦ر١ مليون فرنك اي ١٤ر٤٪ وحصة بريطانيا ١١٤ر٧ مليون فرنك اي ١٠ر٦٪[٣٨] .

وكان الامبراطور الالماني وليم الثاني قد قام بزيارة للدولة العثمانية للمرة الثانية في ١٨٩٨ وقد تمخضت زيارته هذه عن نتائج مهمة بالنسبة للتغلغل الالماني في اقطار الدولة العثمانية ولعل اهم هذه النتائج هي حصول الالمان على موافقة السلطان على منحهم امتياز بناء سكة حديد بغداد وبذلك يكون قد بدأ فصل من اهم فصول الصراع بين الدول

(٣٥) حول تطور الملاحة والاسطول التجاري في المانيا نظر :
Roshtein, op. cit. pp. 201 — 202.

(36) Bondarevisky, Bagdadskaya Doroga... Str. . 35.

(٣٧) لكي ندرك مقدار الفائدة المادية التي كان الرأسماليون الاوربيون يجنونها من بناء السكك الحديد في الدولة العثمانية يكفي ان نذكر ان تجهيز المواد والمعدات اللازمة لبناء خط اسمت انقرة الذي تسلم الالمان امتياز انشائه ادى الى ان تتضاعف الصادرات الالمانية الى الدولة العثمانية ثلاث مرات في الفترة ١٨٨٣ – ١٨٩٣ . انظر :
Khvostov, op. cit. Tom II Str. 283.
كما ان الايراد الصافي لشركة سكك حديد الاناضول بلغ في ١٨٩٠ – (٦١٦ر٣٥٠) فرنك وفي ١٩٠٠ (٢٨١٧ر٣٦) فرنك وفي ١٩١٢ (١١ر١٥٤ر٨١٥) فرنك اما الدخل الصافي من كل كيلومتر فكان في السنوات المذكورة ٩٦٥٤ و ٧٢٢٠ و ١٨٢٥٦ على التوالي : انظر :
Novichev, ocherki Ekonomiki Turtsii... Str. 163.

(38) Novicher, Ocherki Ekonomiki Tursii... Str. 132 — 133.

الاستعمارية من أجل السيطرة السياسية على اقطار المشرق العربي واقطار المنطقة الاخرى ومن اجل الاستحواذ على مكان الصدارة في هذه المنطقة الغنية . لقد كانت سكة حديد بغداد موضوعاً تركزت حوله جميع التناقضات بين الدول الاستعمارية وتصادمت فيه بشدة مصالح هذه الدول ولاسيما مصالح بريطانيا والمانيا .

لقد حقق امتياز سكة حديد بغداد لالمانيا الكثير من الفوائد الاقتصادية والمالية تمثلت بما يدره استثمار البنوك الالمانية لرؤوس اموالها في انشاء السكة وفي تجهيز بناء الخط بما يحتاجه من ادوات ومعدات كالقضبان والقاطرات والعربات وغيرها . يضاف الى ذلك ان الامتياز الذي وقع في شكله النهائي عام ١٩٠٣ كان يعطي المانيا الحق في ان تنشئ ميناء نهرياً في بغداد وتسير سفناً في نهري دجلة والفرات وكذلك الحق في التنقيب عن النفط وقد بدأ التنقيب في منطقة الموصل بالفعل عام ١٩٠٤[٣٩] . لكن الافضليات التي تمثلها سكة حديد بغداد بالنسبة للالمان لاتقتصر على الجانب الاقتصادي بل تتعداه الى الجانب السياسي فقد كانت تمثل في نظر الالمان وسيلة فعالة لتحجيم النفوذ الانجليزي من جهة ونشر النفوذ الالماني من جهة اخرى في العراق والجزيرة العربية ومصر والخليج العربي والهند . فالالمان في كفاحهم من اجل النفوذ في الدولة العثمانية ركزوا اهتمامهم على اكثر مناطقها غنى ولاسيما العراق حيث كانت في جزئه الجنوبي بريطانيا ولمدة طويلة الدولة الاوربية الوحيدة ذات النفوذ فلقد استطاعت طيلة سنين عديدة ان تركز نفوذها في هذا القطر الغني من اقطار الدولة العثمانية وان تحتكر حق الملاحة في نهري دجلة والفرات بواسطة شركة «لنج» الامر الذي يؤمن انتشار البضائع الانجليزية في ارجاء واسعة من المنطقة العربية والاقطار المجاورة لها . غير ان ذلك لم يمنع المانيا من محاولة التغلغل هناك محاولة استغلال مشاعر العداء التي كانت تتزايد في المنطقة ضد المستعمرين الانجليز . ومن هنا كان على سكة حديد بغداد ان تكون وسيلة لتحقيق نوايا الالمان لا في العراق فقط وانما في الشرق الاوسط عامة . وكانت فكرة الالمان ان تمتد السكة من اسطنبول الى بغداد ومن هناك الى الخليج العربي[٤٠] وبذلك تكون موازية للطريق البحري غير قناة السويس فتؤمن لالمانيا خط مواصلات متصل الى اسيا عبر امبراطورية النمسا – المجر والبلقان مما يساعد على انتشار منتجات الصناعة الالمانية في المشرق العربي وايران والهند .

على اية حال ان اكثر ما اقلق الانجليز هو محاولة الالمان مد السكة الى جنوب العراق والخليج العربي وهي مناطق لاتسمح بريطانيا بان ينافس نفوذها فيها احد فضلاً عن أن توجه الالمان نحو الخليج العربي من شأنه ان يشكل تهديداً للمصالح البريطانية في الهند . ويبدو ان الالمان في اصرارهم على ايصال السكة الى الكويت كانوا مدفوعين بالاضافة الى العوامل المذكورة برغبتهم في الحد من النوايا الانفصالية لشيخ الكويت وهي النوايا التي كانت بريطانيا تعمل على استغلالها لتعزيز نفوذها في ذلك القطر . ففي رسالة وجهها في ٦ آذار ١٩٠١ وزير الخارجية الالماني الى سفير بلاده في اسطنبول يبدي الوزير قلقه من تزايد نشاط الدول الكبرى ولاسيما بريطانيا وروسيا في الخليج العربي ويعلمه باختيار الكويت لتكون النقطة التي تنتهي عندها سكة حديد بغداد ويؤكد ان اهم شرط لبناء هذه السكة يكمن في انها ينبغي ان تمر في كل امتدادها في اراضي لاتثير ملكية الدولة العثمانية لها شكاً لدى اي كان (مما يدل على الرغبة في عدم استفزاز شيخ الكويت وتأزيم علاقاته مع الحكومة العثمانية مما قد يدفعه الى التقرب اكثر من الانجليز الذين يشجعون نواياه الانفصاليه) ويطلب من السفير ان يقنع الباب العالي بان يستخدم وساطة والي البصرة لدفع شيخ الكويت الى اصدار اعلان خاص يؤكد فيه بانه لن يمنح بدون موافقة السلطان للرعايا الاجانب اية امتيازات او افضليات الى ان تضمن جميع مطاليب ممثلي سكة حديد بغداد[٤١] .

وعلى الرغم من ان هذه الرسالة تعكس جهلاً فاضحاً بحقيقة الاوضاع في المنطقة الا انها تكشف عن جانب من نوايا الالمان تجاه الاقطار العربية وتأتي في كل الاحوال منسجمة مع سياسة المانيا في المنطقة وهي السياسة التي تقوم على اسناد الحكومة العثمانية ضد الانجليز ومن يتعاون معهم وتحقيق الاهداف الالمانية عن هذا الطريق .

اثارت الافضليات التي كانت ... ستتمتع بها بواسطة سكة حديد بغداد ولاسيما وصول هذه السكة الى الخليج العربي قلقاً بالغاً لدى الحكومة البريطانية التي انبرت لاتخاذ اجراءات مضادة فبادرت الى اعلان الحماية على الكويت لكي تقطع الطريق على وصول السكة الى هناك من جهة ولجأت الى الضغط سياسياً واقتصادياً على السلطان في محاولة لابعاده عن المانيا من الجهة الاخرى ولهذا نجد بريطانيا ترفض طلب الحكومة العثمانية الموافقة على زيادة الضرائب الكمركية في الدولة العثمانية بل وتشجع كلاً من روسيا وفرنسا على الرفض ايضاً . وفي هذا

(39) I. S. Galkin, (Germania V 1897 – 1914). . . Str. 326.

(٤٠) كانت لجنة المانية خاصة قد اوصت الحكومة الالمانية بان الكويت تصلح تماماً لكي تكون نقطة النهاية لسكة حديد بغداد خصوصاً وانه من الممكن – حسب اعتقاد اللجنة – الاتفاق مع شيخ الكويت على بناء ميناء في اراضيه . – انظر : –

G. L. Bondarevisky, Angliskaya politika i Mezdonarodnii Otnoshenii V, Basseine Zaiiva, Moskva, 1968. Str. 361.

(41) Bondarevisky, Angliskaya politika. . . . Str. 263.

السياق ايضا ينبغي فهم موقف الحكومة البريطانية اثناء الاضطرابات التي حدثت في مقدونيا في ١٩٠٢-١٩٠٣ .

لكن المانيا لم تقف مكتوفة اليدين ففي مسألة الكويت استدعى وزير الخارجية الالماني السفير العثماني في برلين عشية اعلان الحماية الانجليزية على الكويت واعلمه بنية الانجليز وطلب منه ان ينقل للسلطان نصيحتين : الاولى : ان يبذل كل الجهود لمصالحة القبائل التابعة لابن رشيد مع القبائل التابعة لشيخ الكويت وبذلك يجرد الانجليز من حجة ملائمة للتدخل. والثانية «ان يضع في الكويت قوات عسكرية كافية لتأكيد حقوق السلطان العليا بشكل فعال في هذه المنطقة» ثم اكد الوزير للسفير استعداد المانيا لمساندة العثمانيين بقوله : «طالما ان الكويت جرى اختيارها كنقطة تنتهي عندها سكة حديد بغداد فان حكومة برلين من جانبها لن تتوانى عن لفت نظر الحكومة البريطانية الى ضرورة اخذ مصالح الدولة العثمانية بنظر الاعتبار»[٤٢] . ولم يقف الامر عند قضية الكويت فقد حظيت الحكومة العثمانية باسناد فعال من جانب المانيا في جميع القضايا التي برزت على مسرح الاحداث في تلك الفترة مثل طلب الحكومة العثمانية زيادة ضرائبها الكمركية والحرب بين الدولة العثمانية واليونان والاضطرابات في مقدونيا بل ان المانيا كانت قبل ذلك «قد خرجت من المحفل الاوربي عام ١٨٩٨ عندما اتخذ اغلب المشاركين فيه موقفاً مناهضاً للدولة العثمانية في قضية كريت»[٤٣] .

ولهذا كله لم تؤد الجهود التي بذلتها بريطانيا لابعاد الدولة العثمانية عن المانيا الى نتيجة بل على العكس فقد جرى التوقيع في شباط ١٩٠٣ على اتفاقية جديدة منحت بموجبها الشركة الالمانية القائمة ببناء سكة حديد بغداد امتيازاً رسمياً بايصال السكة الى بغداد فكان ذلك نقطة تحول في موقف بريطانيا من سكة حديد بغداد بل ومن الدولة العثمانية ككل .

على ان التغلغل الالماني في الدولة العثمانية لم يقتصر على الجانب الاقتصادي بل تعداه الى الجانب العسكري والسياسي فبالاضافة الى الافضليات الستراتيجية والسياسية التي توفرها سكة حديد بغداد اولت المانيا اهتماماً كبيراً للجيش العثماني واستطاعت ان تحقق في هذا المجال ايضاً نجاحات ملحوظة فالقسم الاغلب من اسلحة الجيش العثماني وتجهيزاته كانت من المانيا كما ان الحكومة الالمانية ارسلت في عام ١٩١٣ بعثة عسكرية برئاسة ليمان فون ساندرس للعمل في الجيش العثماني وهدفها من ذلك السيطرة على هذا الجيش والتأثير بواسطته على السياسة العثمانية وقد لعبت هذه البعثة بالفعل دوراً كبيراً في جر الدولة العثمانية الى الحرب العالمية الاولى الى جانب المانيا .

(42) Quoted In Ibid pp. 264 – 265

(43) K. hvostov, op. cit. Tom II Str. 441

وفضلاً عن ذلك كان الاتحاديون قد تحولوا بعد انقلاب ١٩١٣ نهائياً الى قوة رجعية وفقدوا الصلات الواهية جداً التي كانت تقربهم قبل ذلك من جماهير الشعب وبدأوا لهذا السبب يبحثون عن سند لهم بين الدول الكبرى فاختاروا المانيا لانها كانت تساند سياستهم الداخلية والخارجية وتشجع دعواتهم بشأن الجامعة الاسلامية والجامعة التركية . ولقد تحتم على الدولة العثمانية ان تدفع ثمناً غالياً لهذه المساندة حيث تحولت في عهد الثلاثي انور وطلعت وجمال الى شبه مستعمرة لالمانيا فلقد بذل هؤلاء الساسة ولا سيما انور باشا كل ما في وسعهم لتقوية النفوذ الالماني في الدولة العثمانية ومن ثم توريطها بدخول الحرب الى جانب الكتلة الالمانية .

وهكذا استطاعت المانيا عبر صراع شديد ضد منافسيها من الدول الاستعمارية الاخرى ان تحقق نجاحات كبيرة في التغلغل في الدولة العثمانية بحيث عندما قامت الحرب في ١٩١٤ كانت هذه الدولة قد تحولت الى شبه مستعمرة لالمانيا يبرز النفوذ الالماني في جميع مرافقها وتمتلك المانيا تأثيراً محسوساً على سياستها الداخلية والخارجية . وكان مما يسهل تحقيق نوايا المانيا في التغلغل في الامبراطورية العثمانية انه لم يكن بينها وبين العثمانيين ما كان بين هؤلاء والدول الاوربية الاخرى مما يثير العداء مثل توسع تلك الدول على حساب الممتلكات العثمانية فقد استولت بريطانيا مثلاً على قبرص واحتلت مصر ووسعت فرنسا نفوذها في بلاد الشام وغزت تونس وفرضت حمايتها عليها . اما روسيا فاطماعها معروفة في البلقان والمضايق في حين استولت النمسا – المجر على اقليمي البوسنة والهرسك .

وهكذا كانت ألمانيا الدولة الوحيدة التي ظلت بمنأى عن كل ذلك بالإضافة الى تأكيد ساستها إبتداء من بسمارك وإنتهاء بوليم الثاني على انه ليس لديهم أهداف سياسية في الشرق وإن كل ما يسعون إليه هو مصالح إقتصادية فقط. ثم أن ألمانيا كانت تتمتع بميزة اخرى تفتقر اليها الدول الاوروبية االكبرى الاخرى وهي انها لا تمتلك في مستعمراتها مناطق يقطنها مسلمون كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا وفرنسا وروسيا وقد استغلت الحكومة الألمانية هذه الحقيقة بمهارة فأخذت تساند الجامعة الإسلامية التي كان السلطان العثماني ينادي بها والتي كانت تهدف الى توحيد مسلمي العالم جميعا بما فيهم المسلمون القاطنون في الإمبراطورية الروسية وفي مستعمرات بريطانيا وفرنسا فيما وراء البحار ، تحت سيادة السلطان العثماني وهي تهدف من وراء ذلك الى إثارة المسلمين ضد منافسيها من الدول الاوروبية من جهة وإلى كسب ود وصداقة السلطان من جهة ثانية والى تسميم العلاقات بين السلطان والدول الإستعمارية التي لها رعايا مسلمون من جهة الثالثة.

إن هذه الإعتبارات بالإضافة الى إن الدول الإستعمارية الاخرى كانت قد رسخت نفوذها في مختلف أقاليم وأقطار الدولة العثمانية وفي مقدمتها أقطار المشرق العربي جعلت المانيا تفضل انتهاج السياسة التي تمكنها من الاستيلاء على الدولة العثمانية ككل على السياسة التي ترمي الى تقسيم هذه الامبراطورية بين الدول الاوروبية لأن الالمان كانوا يرون ان الدولة العثمانية الموحدة غير المجزءة والواقعة تحت حماية المانيا بشكل غير رسمي والتي يمكن تحويلها بالتدريج الى مستعمرة المانية صرفة يمكنها أن توفر لهم امكانات هائلة فيما يتعلق بتوفير الخامات وأسواق التصريف للصناعة الألمانية بعكس الحالة فيما لو قسمت هذه الامبراطورية بين الدول الوروبية لأن مثل هذا التقسيم ولا سيما في ظل الظروف التي كانت سائدة انذاك لن يكون في صالح ألمانيا.

ومن الجهة الأخرى كان السلطان عبد الحميد الثاني يأمل من جانبه في أن يتمكن بالاعتماد على مساندة الألمان من تثبيت مركزه وتشديد مقاومته لحركات التحرر الوطني لشعوب الإمبراطورية العثمانية وفي مقدمتهم العرب. وقد وجد عبد الحميد إسنادا تاما لنواياه هذه من جانب الأوساط الحاكمة الألمانية وعلى رأسها الإمبراطور الألماني ذلك أن ألمانيا كانت من اجل ان تسهل عملية تغلغلها في الدولة العثمانية تعمل على إخماد حركة التحرر الوطني لمختلف شعوب الإمبراطورية وتقف عقبة أمام تحقيق أمانيها بالإنفصال عن الدولة العثمانية وتكوين دولها القومية المستقلة.(٤٤) .وهنا يكمن في الواقع جوهر التحدي الألماني الذي جابهته الأمة العربية في تلك المرحلة من تاريخها فلقد سعت ألمانيا إلى مجابهة الحركة القومية العربية الناهضة وتحجيمها إن لم يكن القضاء عليها وذلك باسناد حكومة عبد الحميد ومن بعدها حكومة الإتحاديين التي كانت تقمع بدون هوادة أية بادرة قومية.

لقد أسهمت النجاحات التي حققتها ألمانيا في التغلغل في الدولة العثمانية إقتصاديا وسياسيا وكذلك تبني الإتحاديين لسياسة الجامعة الإسلامية والجامعة التركية، أسهمت في دفع الساسة البريطانيين إلى إعادة النظر في سياسة بريطانيا التقليدية تجاه الدولة العثمانية ذلك ان تقلص المواقع االإنجليزية في الحياة الإقتصادية للدولة العثمانية ونتامي النفوذ الألماني الإقتصادي والسياسي بالمقابل أدى إلى تقليل إهتمام بريطانيا بالمبدأ التقليدي الذي كانت ترتكز عليه سياستها تجاه الدولة العثمانية ونعني مبدأ المحافظة على كمال تلك الدولة وحصانة أقاليمها والوقوف بوجه الدول التي تسعى إلى إقتسامها. وبالمقابل أصبحت المانيا ذات المصالح الإقتصادية الواسعة في الدولة العثمانية والساعية للحفاظ على هذه المصالح وتوسيعها هي التي تدافع عن حصانة تلك الدولة وكمال أقاليمها.

في مثل هذه الظروف اخذت الحركة القومية العربية تمثل في نظر الساسة الإنجليز أهمية كبيرة حيث إعتقدوا بأنها توفر لهم سلاحا ماضيا في صراعهم مع خصومهم الألمان في المشرق العربي الذي يرتدي أهمية فائقة بالنسبة لبريطانيا وأداة يمكن أن تستغل لتعزيز نفوذ بريطانيا في المنطة. وهكذا نجد كتشنر وهو أحد أعمدة السياسة البريطانية في المشرق انذاك يرى بأن أحد أساليب مكافحة النفوذ الألماني، في الدولة العثمانية يكمن في «تشجيع الولايات العربية التابعة للامبراطورية العثمانية على تكوين دولة واحدة أو مجموعة من الدول مستقلة إستقلالا داخليا وترتبط ببريطانيا العظمى برباط الصداقة وتشمل المنطقة من شواطئ البحر الأبيض المتوسط غربا إلى حدود إيران شرقا وبذلك تصبح سدا انجليزيا عربيا يوقف المد التركي-الألماني»(٤٥).

لكن ذلك كله لم يكن يعني بأن بريطانيا كانت انذاك أي قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة على إستعداد لأن تقدم إسنادا شاملا للعرب ضد السيطرة العثمانية، فلقد تصرفت الدبلوماسية البريطانية في هذه القضية بما هو معروف عنها من مكر وخداع ذلك ان حقيقة أن يترك العرب حلافائهم ويتحدوا ضد العدو المشترك لم تكن تروق بأي حال من الأحوال للمستعمرين الإنجليز الذين يعملون على الدوام وفق مبدئهم الشهير «فرق تسد». وقد كشف عن ذلك السفير البريطاني في إسطنبول

(٤٤) هكذا ظهر ان عبد الحميد الثاني ووليم الثاني يحتاج احدهما للاخر «الاول للحفاظ على المملكة والاحتفاظ بالسلطة المطلقة والثاني للتوسع الاقتصادي والثقافي» – Zaki Saleh, Mesopotamia (Iraq) 1600 – 1914, A Study In Baritish Foreign Affairs, Baghdad, 1957, p. 238.

فكان ذلك اساساً لتقارب وثيق بينهما وصل ذروته في زيارة وليم الثاني للامبراطورية العثمانية للمرة الثانية في تشرين الاول والثاني من عام ١٨٩٨ حيث القى في دمشق خطابه المشهور الذي اعلن فيه نفسه «صديقاً ابدياً للسلطان العثماني وللثلاثمائة مليون مسلم الذين يعتبرونه خليفة لهم»

Khvostov, op. cit. Tom II Str. 443.

ولا ادل على النجاح السريع الذي حققته هذه الزيارة مما كتبه بيلوف وزير الخارجية الالماني الذي كان يرافق العاهل الالماني حيث قال: «لقد غادرت تركيا وانا مقتنع باننا اصبنا فيها حقلاً واسعاً لنشاطنا الاقتصادي وصديقاً شجاعاً ايضاً لوقت الخطر»

B. Bulow, Vospominaniya, pere. S Nemetskovo, M. 1935, Str. 131.

وبالفعل فقد حققت الزيارة جملة من المكاسب الاقتصادية للالمان ذكر بيلوف نفسه انها «امتياز لبناء ميناء في حيدر باشا وامتياز لمد خط «تلغراف – هـ. ت» من كونستانتا الى القسطنطينية وتعزيز علاقات العمل القائمة بين الحكومة العثمانية والشركات الالمانية الكبيرة» Quoted In Khrostov, Op. Cit. Tom. II Str. 444

وكذلك موافقة السلطان على منح امتياز بناء سكة حديد بغداد للالمان.

(٤٥) جورج انطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة الدكتور ناصر الدين الاسد والدكتور احسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٦، ص ٢٠٨.

الأطماع الصهيونية في الأرض العربية

الدكتور هادى احمد مخلف
معهد الدراسات
القومية والاشتراكية
قسم الدراسات الدولية

عندما كتب إلى وزير الخارجية البريطاني إدورد كري في ١٨ اذار ١٩١٤ يخبره بأن الشيوخ العرب قد تخلوا عن خلافاتهم الشخصية «لكي يعززوا النزعات القومية ضد الحكزمة المركزية (يقصد الحكومة العثمانية — هـ. ث)» ويحذره من إنه «إذا ما اتحد هؤلاء القادة في دعوة دستورية لصالح الإنفصال أو الإستقلال الذاتي أو في حركة إنفصالية مباشرة فإنهم في الحالين يمكن أن يسببوا دون شك صعوبات كبيرة»(٤٦) . وهكذا نرى أن مجرد التقارب الموقت بين عدد من شيوخ العرب يثير إلى هذالدرجة مخاوف مخططي السياسة البريطانية ولنا إذن أن نتصور موقفهم فيما لو كانت تلك خطوات وحدوية جادة . إن هذا التقارب بين القادة العرب انذاك كان واحدا من أسباب عديدة جعلت بريطانيا في تلك المرحلة تلتزم جانب الحذر في تعاملها مع حركة العرب القومية الموجهة ضد السيطرة العثمانية .

على أية حال، تؤلف دراسة السياسة البريطانية تجاه الحركة القومية العربية في تلك المرحلة موضوعا مستقلا لا يدخل بشكل مباشر في نطاق هذا البحث . يهمنا فقط أن نقرر هنا بأن التغلغل الألماني في الدولة العثمانية ومنها الأقطار العربية في المشرق التي كانت تابعة لها كان واحدا من الأسباب الأساسية التي جعلت بريطانيا تزيد من إهتمامها بحركة العرب القومية فتعمل على التظاهر أمام العرب بإسنادها وتعمل في السر استغلالها لتحقيق أهداف الإستعمار البريطاني في المشرق العربي .

كذلك أدى التغلغل الألماني في الدولة العثمانية من الجهة الأخرى إلى تعزيز مواقع السلطة العثمانية في مكافحتها لحركة العرب القومية وذلك بفضل الاسناد والدعم الذي حظيت به من جانب المانيا الامر الذي زاد من المصاعب التي جابهت القومية العربية انذاك فبعد أن كان القوميون العرب يناضلون ضد السيطرة العثمانية لوحدها أصبحوا يناضلون ضدها مدعومة بالإستعمار الالماني فكان ذلك تحديا اضيف الى التحديات الكثيرة التي جابهت الأمة العربية في تلك المرحلة من تاريخها .

(46) British Documents. . . Vol. x, part II Appendix pp. 827 — 828.